



www.omantourism.gov.om
مركز الاتصال السياحي - ٨٠٠٧٧٧٩٩

بالتعاون مع وزارة السياحة

صفحة اسبوعية تصدرها

سياحة

المحرزي :

إعتماد الإستراتيجية الوطنية للسياحة . ٢٠٤٠ ومساهمة القطاع الخاص بنسبة ٨٨٪



الإستراتيجية تستهدف رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج القومي الى ٦٪ وخلق فرص عمل وتقديم تجارب سياحية ناجحة للعالم

رؤية للقطاع السياحي

وأشار معالي احمد بن ناصر المحرزي وزير السياحة إلى أنه تم صياغة رسالة و رؤية وزارة السياحة ، والتي روعي فيها أن تأتي منسجمة مع رسالة و رؤية قطاع السياحة، المعبر عنها في الاستراتيجية العمانية للسياحة، ومتوافقة كذلك مع رسالة ورؤية الحكومة وتلخصت الرؤية في أن تصبح السلطنة في عام ٢٠٤٠ من أهم المقاصد السياحية التي يزورها السائح لقضاء العطلات، وللاستكشاف والاجتماعات؛ وأن يصل عدد السياح القادمين إلى السلطنة (٥) مليون سائح. وذلك من خلال الرسالة التي تهدف إلى تنويع اقتصادنا وخلق فرص عمل من خلال تقديم تجارب سياحية ثرية بطابع عماني .



وأكمل بالقول : وحتى نصل إلى ما نريد لا بد من التركيز على جذب القدر المناسب من الاستثمارات ودعم نمو المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة ، وتطبيق نظام عالمي فؤدجي للمستوى الاجتماعي ، وعرض مجموعة من النماذج السياحية الاستثنائية وتعزيز نوعية الخدمات وجذب المزيد من السياح ذوي الانفاق العالي ، فنحن لا نركز على العدد ولكن على النوعية. ولكي نحسن قدراتنا، لا بد من التركيز على تطوير رأس المال البشري وجذب القوة العاملة العمانية ، وجعل العمل في قطاع السياحة مغري للمواطن العماني ، وتأهيل الكوادر الراغبة في العمل بالقطاع والتركيز على التدريب وتطوير التنافسية .

تضافر الجهود

وأضاف معاليه : فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية ، فإن قطاع السياحة لديه الكثير من التطلعات ولكن ما يملكه من إمكانيات قليلة وإذا لم تضافر الجهود لن نصل إلى ما نصبو اليه ومن هنا جاء التفكير في لجنة عليا تجمع كل الجهات المعنية بقطاع السياحة ، إضافة إلى وجود وحدة من داخل الوزارة تضم مجموعة من الخبراء ، وقد تم إنجاز خطة العمل والبرامج التنفيذية ، وتحديد المبالغ المطلوبة من القطاع الخاص والحكومة وبدأنا التنفيذ في بعض المحافظات بالفعل .

وأجراء مناقشات مع أكثر من ١٠٠ خبير في القطاع الخاص والحكومي والأكاديمي ، وتم تنفيذ ٨ دورات تدريبية متخصصة شارك فيها ٢٠٠ شخص من القائمين على الدراسة .



أعلن معالي احمد بن ناصر المحرزي وزير السياحة إعتماد الإستراتيجية الوطنية للسياحة ٢٠٤٠ والتي تتضمن أن ترتفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج القومي الإجمالي إلى ٦٪ ، مشيراً إلى أن الإستراتيجية تهدف إلى تصل مساهمة القطاع الخاص في المشاريع السياحية إلى ٨٨٪ ، والاستثمارات الحكومية بنسبة ١٢٪ وهي تشمل مشاريع البنية الأساسية .

وأشار معاليه في حوار لبرنامج المنتدى الاقتصادي الذي بث في إذاعة سلطنة عمان ، انه في إطار الاستراتيجية من المؤمل ان نصل الى ٢٠ الف غرفة فندقية في عام ٢٠٢٠ م مقارنة ب١٦ الف غرفة فندقية موجوده حاليا .

إرتفاع عدد السائحين

وأضاف معالي وزير السياحة : إذا نظرنا في عجلة لتطور أعداد السياح فقد ارتفع عدد السائحين الذين زاروا السلطنة خلال العام ٢٠١٥م بدرجة ملحوظة ، بالتزامن مع زيادة عدد المنشآت الفندقية ، حيث بلغ عدد السياح القادمين إلى السلطنة (من غير القادمين عبر السفن السياحية) حتي نهاية عام ٢٠١٥م (٢,٤٧٠,٧٦٠) مليونين و٤٧٠ الف و٧٦٠ سائح بزيادة نسبة وقدرها (١٧,٧٪) مقارنة بعام ٢٠١٤م حيث كان عدد السياح (٢,٠٩٨,٢٣٥) مليونين و٩٨ الف و٢٣٥ سائح . كما ارتفع عدد المنشآت الفندقية المرخصة من (٢٩٧) منشأة عام ٢٠١٤ ، إلى (٣١٨) منشأة خلال ٢٠١٥م بزيادة قدرها (٧,١٪) ، وكذلك ارتفع عدد الغرف والشقق الفندقية من ١٥ الف و٤٢٤ في ٢٠١٤م إلى ١٦ الف و٦٩١ غرفة /شقة بزيادة نسبة وقدرها (٨,٢٪) ، وبالتبعية إرتفع عدد الأسرة من ٢٣ الف و٩٩٧ سرير عام ٢٠١٤م إلى ٢٥ الف و٩٦٦ سرير خلال العام الماضي ٢٠١٥ ، وهناك نمو ملحوظ في قطاع المطاعم والشركات السياحية ، وهناك إمكانيات كبيرة للنمو ولا بد من وضع خطة أكثر طموحاً ومن هنا جاءت هذه الإستراتيجية التي تم تكليف وزارة السياحة بإعدادها منذ ٢٠١٢م وتم عرض المسودة على مجلس الوزراء المؤقر .

شراكة مع المعنيين بالقطاع

وأشار معاليه انه بدأ العمل في الاستراتيجية التي أردناها وطنية شاملة تجمع الحكومة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص ، وشكلت لجان منها لجنة على مستوى الولاية برئاسة وزير السياحة وضمت كل الجهات المعنية ، هذه اللجنة كان يتمثل اختصاصها في مراجعة وتقييم أداء دراسة الاستراتيجية

الفرق اعتمدت على تنفيذ حلقات عمل في كل المحافظات وعقد حلقات عمل للإمام بالرؤى والإقتراحات المختلفة، كما تم زيارة أبرز المواقع السياحية بالمحافظات ، وعقد لقاءات مع عدد من الشخصيات المعنية بالدولة ، و لقاءات مع مختلف الفئات ذات العلاقة بالقطاع السياحي مثل: قطاع التعليم والتدريب السياحي، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

قطاع البيئة، قطاع التراث، قطاع النقل، قطاع الفنادق، قطاع ممثلي مكاتب تنظيم الرحلات، قطاع الطيران، وغيرها من القطاعات. إضافة إلى توزيع الاستبيانات وعقد اللقاءات العامة

واعتماد التقارير النهائية ، كما شكلت لجنة الخبراء وشكلت مجموعة من فرق العمل التخصصية المختلفة . وأكمل معاليه بالقول : منهجية العمل التي اتبعت من قبل هذه